المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/01/2014

الجزائر، البوليساريو، كيري كيندي..تحالف فاشل في امتحان الشرعية

في كل مرة عندما تتقاطر معلومات وأنباء عن قرب وصول كريستوفر روس المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة في الصحراء المغربية منذ 2009 لمباشرة مشاوراته حول حلحلة الوضع التفاوضي بالمنطقة وإيجاد حل سياسي، حتى تتجند الآليات الدعائية لخصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية في كل الاتجاهات وبكل الوسائل وعبر مختلف العواصم ومن أعلى جميع المنابر وذلك من اجل تأكيدهم بعدم تراجعهم عن منطقهم الوحيد القائل بأطروحة الانفصال وتقرير المصير الذي تجاوزته كل الأجندات الدولية بدعم أممي لمبادرة الحكم الذاتي المشهود لها بالجدية والمصداقية.

مؤخرا خرجت كيري كيندي رئيسة مركز "روبرت كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان" والمناصرة لأطروحة البوليساريو الانفصالية بدعم من أموال البترول الجزائري، في مقال على إحدى الصحف الفرنسية متجندة للدفاع عن البوليساريو كعادتها وبتكرار ادعاءات لا أساس لها من الصحة على ارض الواقع، بادعائها كذباً وبهتاناً بغياب مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء حيث أن مسألة توسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء لم يؤكدها المقررين الخاصين الذين زاروا المغرب، وقد فندت الأمم المتحدة كل ادعاءات كيري عبر الإشادة والتنويه بالعمل الذي يقوم به **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ولجانه الجهوية بالمغرب كآلية قالت عنه انه "يتمتع بالمهنية والإستقلالية والمصداقية".

وقد سبق أن كتب الصحافي الأميركي الشهير "ريتشارد مينيتر" في يومية "دايلي كالر" أنه "كان من الممكن أن تستلهم (كيري كينيدي) أفضل لو ألقت نظرة على الروابط الوثيقة بين جبهة البوليساريو والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التنظيم الذي لا يخفي كراهيته للعالم الغربي بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص".

وعندما نقرأ عما كتبته والدتها اثيل كينيدي بـ"أن الناشطين في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم في حاجة ابنتها"، نقول ألا تعرف هذه المرأة أن ابنتها باعت حقوقها لشيطان المال؟ وكيف يمكن الوثوق في نزاهة ونظافة كيري كينيدي المدافعة الشرسة عن الباطل وهي التي مُثُلَتْ في التاسع من أكتوبر الماضي أمام محكمة نيويورك بتهمة تعاطي المخدرات والتسبب في حادث سير تحت مفعولها ورفض قاضي المدينة تبرئتها وقرر متابعتها في حالة إطلاق سراح؟

مؤخراً وفي اجتماع لشباب البوليساريو كان واضحاً أن النبرة التي كانت طاغية على أحاديث قياداتهم تحمل الكثير من الانهزامية وذلك في استدعاء مصطلحات ومفاهيم أجمعت كل الدول والمنظمات على تجاوزها، ونتساءل هنا عن مدى فهم تلك القيادات الفاسدة لمعنى كونية حقوق الإنسان وهم الذين ينتهكونها في ابسط تعاملاتهم مع المحتجزين المغاربة بمخيمات تندوف؟ وكيف يتحدثون أمام شبابهم عن استقلال الصحراء وهم يستدعون إسبانيا التي كانت تحتل أقاليم المغرب الجنوبية للدفاع عن مشروعهم الانفصالي؟ ولا يمكن في الآن نفسه الاعتماد على مصداقية شباب ثبت في تقرير سابق لمجموعة التفكير الأميركية "كارنيجي إندومنت" أنه "متورط في تهريب المخدرات بالمنطقة وأضحى حقيقة مثيرة للقلق".

بلا أدنى احترام للذكاء المغربي والعالمي ندد المشاركون في هذا الاجتماع باتفاقية الصيد البحري التي ابرمها المغرب مع الاتحاد الأوروبي حسب ما تقتضيه الأعراف الدولية في ممارسة الدول لسيادتها، اتفاقية من المفروض أنها تعود بالنفع على كافة المواطنين المغاربة بلا استثناء من شمال المغرب إلى جنوبه ونعتبرها مزايدات نتيجة فشل اللوبي الداعم للجزائر والبوليساريو بين أروقة الاتحاد الأوروبي.

شهادات مختلفة في السنوات الأخيرة فندت كل ادعاءات هذا الكيان الوهمي ومن يدافع عنه بالتزامه بتلك المبادئ التي ينادي بها كل يوم وفي كل المحطات، حيث جاء في تقرير نشر برسم سنة 2012 بواشنطن عن المركز الدولي للدراسات حول الإرهاب التابع لمعهد بوتوماك أن "مخيمات تندوف التي توجد تحت نفوذ ميليشيات البوليساريو تحولت إلى أرض خصبة لتجنيد شبكات إرهابية ومهربين من كل الأصناف وعصابات إجرامية وبالتالي فإن إغلاقها بدأ يكتسي طابع الأولوية".

الشيء نفسه أوضحه الخبير الأميركي في معهد "انتربرايز" السيد مايكل روبين،الذي جاء مؤكدا على أن البوليساريو مجرد بيدق يحركه نظام الجنرالات بالجزائر حسب الحاجة وبطريقة انتهازية بالقول انها "مجرد دمية في يد النظام الجزائري، ومن بقايا الحرب الباردة البائدة". وأبدى مايكل روبين اسفه واستهجانه من الرفض الجزائري و"البوليساريو" المتكرر والمفضوح السماح للأمم المتحدة بالقيام بإحصاء سكان مخيمات تندوف التي طغت فيها روائح الفساد والانتهاكات المتكررة للحقوق وغياب فاضح لأبسط متطلبات الحياة الكريمة، وجاء في قوله أن "كل موقف متجاهل في مواجهة الفساد المستشري في مخيمات تندوف لن يكون إلا إهدارا للمساعدات الدولية، لكن أيضا تهديدا متزايدا للأمن القومي الأميركي".

الجزائر ضالعة في مشكل الصحراء وإشاعة كل أشكال الفوضى في المنطقة وإعاقة آليات إيجاد الحل السلمي رغم أن رئيس دبلوماسيتها رمضان لعمامرة يكافح جاهدا من اجل إثبات العكس، لكن تأبى البوليساريو وعلى لسان زعيمها إلا أن تشكر عبد العزيز بوتفليقة لدعمه لكل مراحل ما اسماه "كفاح الشعب الصحراوي من أجل استقلاله". أليست هذه إدانة واضحة للنظام الجزائري في دعم حركة انفصالية مسلحة والتي أثبتت كل التقارير على ارتباط قياداتها بالإرهاب والفساد؟ سؤال مشروع نطرحه على وزير خارجية الجزائر.

رمضان لعمامرة الذي لا زال تفكيره القديم مرتبطا بحالة ذلك الشاب المغربي الذي تحمس وعبر عن رفضه لممارسات نظام الجزائر ضد المملكة فانزل علم الجزائر من على سطح قنصليتها، والقضاء المغربي قال كلمته في هذه النازلة وانتهى الأمر بالنسبة للمغرب.

http://www.middle-east-online.com/?id=168724

الجزائر، البوليساريو، كيري كيندي..تحالف فاشل في امتحان الشرعية

لكن وزير خارجية الجزائر في آخر تصريحاته أراد أن يتنصل من مسؤولية بلاده في تدهور العلاقات مع المغرب وما يشهده هيكل الاتحاد المغاربي من جمود، وذلك بتغليط الرأي العام داخل بلاده والعالم بادعائه أن حماية الاتحاد يحتاج إلى أساسين الأول ينهض على القيم والآخر على المصالح. بالطبع فهما المبدآن اللذان يفهمهما نظام الجزائر وربيبته البوليساريو وكل المناوئين بشكل مقلوب واستغلالي مشين ضد مصالح المغرب وشرعية مطالبه.

المغرب لا يحتاج إلى دروس في كيفية التعامل المرتكز على القيم الحقيقية والمصالح المتناغمة مع المبادئ الإنسانية فكلام رمضان لعمامرة حول احترام بلاده لسيادة الدول وأن ليس للجزائر نية توسعية على حساب أحد، نجده حديثا للاستهلاك الإعلامي وذراً الرماد في العيون.

فأكبر تدخل في شؤون الدول في العصر الحديث هو ما يفعله النظام الجزائري في دعمه اللامحدود لحركة انفصالية تسمى البوليساريو تهدد امن واستقرار المنطقة بأكملها.

إن امتلاك الجزائر لاقتصاد ريعي معتمد على النفط ويوفر عملة ضخمة يعمي الأعين والعقول على علاقات حسن جوار مع المملكة المغربية ليست مبنية على منطق الاستحواذ، ألا يقرأ حكام الجزائر ما يحدث في "غرداية" على انه مقدمة لحركة قادمة لمواطنين جزائريين ينشدون الحقوق والحريات والكرامة كباقي الشعوب الأخرى، ويأملون في الاستفادة من ثروتهم الطبيعية بدل صرفها على لوبيات في الخارج والداخل تدافع بواسطتها عن سراب البوليساريو؟ انه فشل ذريع لتحالف كيري كينيدي والبوليساريو بدعم كبير من أموال النظام الجزائري في المصداقية والشرعية.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

تذمر واستياء داخل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير

أكادير: محمد سليماني

3504

علمت «الأخبار» من مصادر مطلعة، أن حالة من الاستياء والتذمر تسود بين أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، بسبب البطء الشديد في عمل هذه اللجنة وتحركاتها، والتي لا يوجد لها أثر كبير على أرض الواقع، إلى درجة أن المواطنين لا يتعاملون مع هذه اللجنة بالشكل المطلوب.

وأضاف مصدر من داخل اللجنة، أن جميع الأعضاء يمتنعون عن المبادرة لفعل أي عمل قد يدفع بحقوق الإنسان بالجهة إلى الأمام، بفعل تعقد الإجراءات والانتظارية، حيث يجب طرح الفكرة وانتظار قبولها، بالإضافة إلى انتظار وضع الميزانية المخصصة لها إذا كانت مرتبطة بنشاط حقوقي، إذ تتم مراسلة رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط وانتظار ردها، الذي قد يطول لأسابيع إن لم يكن لأشهر، حيث يمكن أن تلقى الفكرة القبول أو الرفض.

وفي هذا التأخير، يقول المصدر، قد لا يصبح للنشاط الحقوقي أية أهمية، خصوصا إذا كان مرتبطا بسياق زمني معين. وفي حال تم قبول الفكرة، فيجب انتظار أسابيع أخرى قبل تخصيص اعتمادات مالية لها.

وبحسب بعض المعلومات، فإن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأكادير تعاقدت مع أحد المومنين بالمدينة، قريب من مقر اللجنة الجهوية، من أجل تأمين تموين بعض الأنشطة التي تقوم بها اللجنة، بالشاي والحلويات والماء، لكن رغم هذا التعاقد يجد أعضاء اللجنة صعوبة في الحصول على هذه الأشياء بالمدن التابعة للجنة الجهوية، مثل تيزنيت، طاطا أو سيدي افني.

وأضاف المصدر، أن حالة التذمر بلغت أقصى درجاتها عندما بلغ إلى علم أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، أن المجلس الوطني بصدد إعداد تقرير سنوي حول الحالة الحقوقية بالمغرب. هذا التقرير الذي يتم إعداده بصفة فردية وعلى الصعيد المركزي، دون الاستناد إلى تقارير اللجان الجهوية، والتي وصفها المصدر بأنها لجان للتأثيث والديكور فقط. مما أدى بهذه الأخيرة وخصوصا لجنة أكادير، إلى التعبير عن استيائها من هذا العمل، وهو الاستياء الذي وصل صداه إلى المجلس الوطني، حيث جرى الاتصال باللجان الجهوية لحقوق الإنسان وطلب إرسال تقاريرها الحقوقية إلى المكتب المركزي للمجلس الوطني، قصد إدراجها في التقرير النهائي.

انطلاق عملية تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين في المغرب

أ ف ب: انطلقت الخميس في العاصمة المغربية الرباط عملية تسوية أوضاع المهاجرين الافارقة المنحدرين من دول جنوب الصحراء الذين يعيشون في المغرب دون أوراق قانونية، حسب ما صرح لفرانس برس أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. وقال بيرو "ان العملية بدأت اليوم (الخميس) وهي استثنائية في نوعها".
واصطف عشرات المهاجرين المنحدرين من دول جنوب الصحراء صباح الخميس أمام مقر تابع لوزارة الهجرة في وسط العاصمة الرباط لتقديم طلبات تسوية اوضاعهم القانونية.
ويفترض ان يثبت المتقدمون بهذه الطلبات أنهم مقيمون في المغرب منذ خمس سنوات متواصلة على الاقل، مع ضرورة الحصول على عقد عمل ساري المفعول لأكثر من سنتين حتى يتسنى لهم تسوية أوضاعهم القانونية على ما أفاد بيان لوزارة الهجرة. وأوضح البيان نفسه ان عملية تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين المقدر عددهم ما بين 25 و40 ألف مهاجر، حسب وزارة الداخلية المغربية، يمكن ان تشمل الأطفال القاصرين كذلك. وقال أنيس بيرو لفرانس برس ان "المهاجرين الذين ستتم تسوية أوضاعهم القانونية سيتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها المواطنون المغاربة، وبالتالي سيتمكنون من الاندماج بسهولة في المجتمع المغربي". وأعطى الملك محمد السادس أوامره نهاية نوفمبر، بناء على توصية من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (رسمي)، بتسوية ملف الهجرة واللجوء باعتماد "مقاربة إنسانية". وستستمر عملية تسوية أوضاع المهاجرين غير القانونيين على الأراضي المغربي طيلة سنة 2014. ويضاف الى المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء حوالى 2500 سوري مهاجر فار من ويلات الصراع في سوريا، حيث يرغبون في العبور لطلب اللجوء في أوروبا. وسبق اعلان سياسة جديدة للهجرة في المغرب تزايد في الانتقادات الدولية للسلطات المغربية بخصوص سوء معاملة المهاجرين والعنصرية ضدهم. ولقي مهاجر شاب من الكاميرون مصرعه بداية سبتمبر بعد سقوطه من الطابق الرابع لاحدى البنايات في طنجة شمال المغرب، مسببا توترا أمنيا في المدينة التي شهدت حادثا مشابها في اكتوبر الماضي. ويواجه المغرب ضغطا بسبب تزايد أعداد المهاجرين الراغبين في العبور الى أوروبا بسبب موقعه الجغرافي، وبسبب وجود مدينتي سبتة ومليلية الإسبانيتين اللتين تعتبران الأراضي الأوروبية الوحيدة على القارة الأفريقية. ويشهد السياج الحديدي الذي يحيط بالمدينتين هجوما متواصلا لمجموعات المهاجرين التي تحاول اقتحامه للعبور الى الضفة الأخرى.See

http://www.elaph.com/Web/news/2014/1/863568.html?entry=arab

http://www.azamn.com/?p=25499

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=9FBBB1BD-2F2B-4BDC-A8AA-794803DA5DA9&d=20140103

http://www.achpress.com/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7/

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة

مصادر رسمية تقدر عددهم بحوالي 30 ألف مهاجر بينهم عرب وآسياويون والأغلبية من إفريقيا جنوب الصحراء.. و"جورج" سينام الآن مطمئنا

تسوية وضعية آلاف المهاجرين السريين

الرباط: عائشة الواقف — المهاجرين الذين سيستفيدون

الرباط: عائشة الواقف

بدأت في جميع العمالات عملية تسوية وضعية الأجانب الذين يقيمون بطريقة غير قانونية، ومعظم هؤلاء من دول إفريقية جنوب الصحراء، كما يوجد من بينهم عرب، خصوصا من سوريا وآسيا، وقدرت مصادر رسمية عددهم بحوالي 30 ألف شخص.

وقالت مصادر رسمية، إن مكاتب خاصة بتسوية وضعية الأجانب على صعيد العمالات والأقاليم كافة، فتحت أبوابها منذ أول أمس لبحث طلبات المهاجرين المقيمين بصفة غير قانونية.

وفي هذا السياق، زار كل من الشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، وأنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة "مكتب الأجانب" بالرباط الذي افتتح ضمن هذه العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب . وقال بيرو "إنه يوم متميز بالنسبة إلى المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب، والذين لا يتحدرون فقط من إفريقيا، وإنما من بقاع أخرى من العالم، خصوصا من آسيا". ومن جانبه، أشار الشرقي الضريس إلى أن هذه العملية ستمكن من تحديد عدد المهاجرين بدقة ومساعدتهم على العيش في ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل. وقال إن تقديرات الداخلية تشير إلى وجود ما بين 25 و30 ألف مهاجر.

واصطف المئات من المهاجرين أمام المكتب في الرباط، على أمل أن تتم تسوية أوضاعهم، التي ستمكنهم من الإقامة والعمل رسميا في المغرب.

وقال "مارسيل أميتو" الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للعمال المهاجرين، "إنه ليوم كبير بالنسبة إلى المهاجرين وكذا إلى المغرب"، مشيرا إلى أن 250 مهاجرا حضروا خلال اليوم الأول لعملية تسوية وضعية المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب، والتي ستمكنهم من المساهمة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية. ودعا "أميتو" جميع المهاجرين المعنيين إلى استغلال هذه الفرصة لتسوية وضعياتهم، مبرزا أن للمهاجرين حقوقا بكل تأكيد، لكن عليهم أيضا واجبات والتزامات إزاء بلد الاستقبال يتعين احترامها.

ومن جهته قال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تصريح خاص، إن تسوية أوضاع المهاجرين هي مبادرة استثنائية ونادرة مقارنة مع الدول الأخرى، مضيفا أن جهود المجلس الوطني ستكون مع المجتمع المدني المهتمين بقضايا المهاجرين جنوب الصحراء، وأشار اليزمي إلى أن المغرب أول دولة من دول الجنوب التي تهتم بأوضاع المهاجرين.

وزاد قائلا، إن المغرب أصبح دولة هجرة واستقبال، مما يترجم وفاءه لالتزاماته الدولية والدستورية. وعن عدد المهاجرين الذين سيستفيدون من تسوية أوضاعهم، أوضح اليزمي، أنه لم يعرف العدد المطلوب، فالتجربة الدولية في أوربا التي كانت تعرف عمليات تسوية أوضاع للمهاجرين غير القانونيين أظهرت أنه لا يمكن التكهن بعدد المستفيدين. وعن الذين لن يتمكنوا من تسوية أوضاعهم، قال إن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يعطي الحق في تسوية جميع الأوضاع الإدارية، والمغرب أقدم على هذه المبادرة الإنسانية، فبعض ستسوى وضعيتهم وآخرون سيتم ترحيلهم مع التأكيد على أن عملية الترحيل يجب أن تتم في ظروف إنسانية وتحترم الحقوق الأساسية لهؤلاء المهاجرين.

من جانبه قال محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إن مشكلة الهجرة غير القانونية تطرح نفسها بقوة، خصوصا أوضاع المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، وأن هؤلاء كانوا يعيشون ظروفا مأساوية في مدن وجدة والناظور وتطوان، وأضاف أنه لم يكن ممكنا بأي حال من الأحوال أن يسمح أي بلد بالإقامة غير الشرعية، والمغرب ليست له الإمكانيات لاستقبال عشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، حيث كانوا يتوجهون في البداية إلى أوربا وأصبحوا يقيمون بشكل دائم في المغرب، نظرا إلى صعوبة المرور إلى الضفة الشمالية بسبب الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوربي.

وأضاف، أنه من السنة الماضية، بدأ التعامل مع المهاجرين بمنحهم بطاقات الإقامة التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون المهاجرين، واعتبر أنه لأول مرة في المغرب توجد وزارة تهتم بشؤون الهجرة، وأن المقاربة الحالية واضحة، أن يعامل هؤلاء المهاجرون معاملة إنسانية. وحتى الذين لن تسوى وضعيتهم لسبب ما، فإن المغرب سيعمل مع المنظمات والسفارات المعنية من أجل إرجاعهم إلى بلدهم، وهو ما سيتطلب وقتا طويلا ومعاملة إنسانية، كما تنص عليها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمهاجرين غير الشرعيين.

وتشمل هذه العملية، التي تستمر إلى غاية 31 دجنبر المقبل، الأجانب المتزوجين من مواطنين مغاربة والذين يتوفرون على ما يثبت ما لا يقل عن سنتين من الحياة المشتركة، وكذا الأجانب المتزوجين من أجانب آخرين مقيمين بصفة قانونية بالمغرب، والذين يتوفرون على ما يثبت مدة لا تقل عن أربع سنوات من الحياة المشتركة.

ونسب إلى مواطن سنغالي يدعى "جورج" قوله إنه أقام في المغرب مدة 11 سنة كان قد أبعد إلى الحدود عدة مرات، أنه يأمل الآن الحصول على وثيقة إقامة قانونية ويجد عملا ويستطيع أن ينام في اطمئنان، دون خشية أن تلقي عليه الشرطة القبض.

IMMIGRATION: Maroc : Mohammed VI appuie le CNDH dans la défense des droits des migrants.

Après un été marqué par des actes racistes à l'encontre de subsahariens, le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** a publié un rapport appelant à la mise en œuvre d'une politique publique plus volontariste pour la défense des droits des migrants. Un texte dont le roi Mohammed VI a rapidement pris acte, évoquant des « préoccupations légitimes » sur ce problème de société.

Ces derniers mois, le Maroc a régulièrement été pointé du doigt pour sa gestion de l'immigration illégale. La « recrudescence importante » des violences racistes contre les migrants subsahariens, dénoncée dans un rapport alarmant de Médecins sans frontières (MSF) au mois de mars, a été illustrée cet été par plusieurs faits divers qui ont fait la une de l'actualité.

Fin juillet, un enseignant congolais était jeté d'un bus par des policiers et décédait cinq jours plus tard à l'hôpital de Tanger. Début août, toujours à Tanger, Tina Melon, une adolescente ivoirienne de 16 ans, affirmait avoir été violée par quatre membres des forces auxiliaires. Une dizaine de jours plus tard, Ismaïla Faye, un Sénégalais de 30 ans, était assassiné à Rabat de plusieurs coups de couteau, après une altercation avec un Marocain à cause d'une place dans un bus.

Autrefois simple zone transit sur le chemin de l' »eldorado » européen, le Maroc fait désormais figure de pays d'accueil pour des milliers de migrants subsahariens. Selon les associations, ils seraient près de 20 000 à séjourner clandestinement dans le royaume chérifien. Lundi 9 septembre, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a remis à Mohammed VI les conclusions d'un rapport préconisant la mise en place d'une politique d'asile et d'immigration « radicalement nouvelle » pour améliorer la situation des « migrants et des réfugiés ».

M6 contre le gouvernement Benkirane

Le document, divisé en quatre chapitres – réfugiés et demandeurs d'asile, étrangers en situation irrégulière, lutte contre la traite des personnes, étrangers en situation régulière -, énonce plusieurs mesures ambitieuses. Il réclame par exemple la livraison de cartes de séjour aux réfugiés reconnus par le HCR, la garantie du principe de non-refoulement aux frontières ou encore la régularisation exceptionnelle de certains migrant(e)s en situation irrégulière.

Selon un communiqué publié lundi par le cabinet royal, Mohammed VI a « pris note des recommandations pertinentes du CNDH » et « a réitéré sa conviction que la problématique migratoire, objet de préoccupations légitimes et parfois sujet de polémiques, doit être approchée de manière globale et humaniste ».

Cette prise de position royale détonne au moment même où Abdelouahed Souhail, ministre de l'Emploi et de la Formation professionnelle, et Mahjoub El Haiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, défendaient, à Genève, devant un comité d'experts de l'ONU, le bilan du gouvernement Benkirane en matière de droits des migrants. Selon eux, les autorités marocaines n'ont fait preuve d'aucune violence ou mauvais traitement à l'égard des clandestins présents dans le royaume. Ces affirmations ne semblent visiblement pas partagées par Mohammed VI, qui ne s'est pas fait priver pour le faire savoir. Après ses critiques ouvertes formulées contre le gouvernement lors de son discours sur l'éducation, fin août, le Roi vient de lancer une nouvelle pique au cabinet Benkirane.

http://diasporaenligne.net/immigration-maroc-mohammed-vi-appuie-le-cndh-dans-la-defense-des-droits-des-migrants/